تصريح صحفي لمحافظ بنك الكويت المركزي
حول إصدار تقرير الإستقرار المالي لعام ٢٠١٤

صرح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بأن بنك الكويت المركزي قد أصدر تقرير الإستقرار المالي لعام ٢٠١٤، وهو التقرير الثالث الذي يصدره البنك ضمن جهوده الرامية لتعزيز الشفافية وتوفير المعلومات والإحصاءات الموثوقة ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي الكويتي.

وقد أوضح المحافظ بأن تقارير الإستقرار المالي التي يصدرها البنك المركزي تركز على رصد وتحليل التطورات الإقتصادية والمالية من منظور علاقة هذه التطورات بالإستقرار المالي، وقدرة القطاع المصرفي ككل على مواجهة الصدمات وتجاوزها بحيث يظل قادراً على ممارسة دوره الفاعل في تقديم الخدمات المالية على مستوى الاقتصاد الكلي. ويقع هذا التقرير في خمسة فصول، **يتناول الفصل الأول** منها دور وإنجازات كل من البنوك التقليدية والبنوك العاملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في إطار وظائفها كمؤسسات مالية وسيطة. **ويتناول الفصل الثاني** تقييماً للمخاطر الأساسية التي يواجهها النظام المصرفي. **ويتضمن الفصل الثالث** التغيرات في اتجاهات الربحية والملاءة في النظام المصرفي، ومدى مقاومته للصدمات المختلفة سواء كانت من داخل النظام أو من خارجه، وذلك في ضوء سيناريوهات مختلفة لاختبارات ضغط مالي واقتصادي. **أما الفصل الرابع**، فيناقش أهم التطورات في كل من السوق النقدي، وسوق الصرف الأجنبي، وسوقي الأسهم والعقار. **هذا ويتناول الفصل الخامس** والأخير من التقرير نظم الدفع والتسويات في الاقتصاد المحلي وذلك من حيث تقييم أداء وفاعلية هذه النظم بصفتها من المواضيع المهمة في إطار عملية تحقيق الإستقرار المالي.

وفي إطار ما تقدّم، فإنه يمكن إيجاز المحاور الأساسية للتقرير على النحو التالي:

١- **إستمرار ميزانية القطاع المصرفي، على أساس مجمع، في تحقيق معدلات نمو قوية** حيث سجلت زيادة سنوية قدرها نحو ٧,٢ مليار دينار كويتي لتصل إلى ٦٦,٤ مليار دينار

كويتي في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، أي بنسبة نمو سنوي ١٢,٢% مقابل نسبة قدرها ١١,٩% لعام ٢٠١٣. وتعتبر نسبة النمو لعام ٢٠١٤ أعلى نسبة نمو خلال الأعوام السبعة الأخيرة. ويعكس هذا النمو في الميزانية المجمعة في جانب منه إستمرار النمو في حجم نشاط البنوك الكويتية خارج دولة الكويت من خلال فروعها وشركاتها التابعة، والذي يشكل نسبة ٢٠,٤% من الميزانية المجمعة. ويمثل نشاط البنوك الكويتية في الخارج مصدراً مهماً لإيرادات البنوك، ويساهم في تخفيف الاعتماد على مصادر الدخل المحلية وتعزيز الإستقرار في هذه المصادر، إضافة إلى أهمية هذا الدخل في كونه ذو منشأ خارجي.

٢- **سجلت التسهيلات الإئتمانية، على أساس مجمع، زيادة قدرها ٤,٢ مليار دينار كويتي، وبنسبة نمو سنوي ١١,٥%، وهو أعلى معدل نمو لها خلال الأعوام الخمسة الأخيرة. كذلك، وعلى مستوى النشاط المحلي (البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية)، واصلت التسهيلات الإئتمانية المقدمة إلى قطاعات الإقتصاد الوطني** نموها حيث ارتفع رصيدها من نحو ٢٩ مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ إلى نحو ٣٠,٨ مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، بزيادة قدرها ١,٨ مليار دينار كويتي، وبنسبة نمو سنوي ٦,٢%، وهي أقل من نسبة النمو في العام الماضي وقدرها ٨,١%. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن نسبة النمو في عام ٢٠١٤ لا تزال تعكس الاتجاه التصاعدي في نمو الائتمان المصرفي مقارنة بنسب قدرها ٠,٤% في عام ٢٠١٠، ونسبة ١,٦% في عام ٢٠١١، ونسبة ٥% في عام ٢٠١٢. هذا وقد شمل النمو في الائتمان المصرفي معظم القطاعات الإقتصادية المحلية، ومنها القروض المقسطة (الإسكانية) والقروض المقدمة للقطاع العقاري والتي تعتبر تسهيلاتها من المحركات الأساسية لنمو المحفظة الائتمانية. ففي نهاية ديسمبر ٢٠١٤ ارتفع رصيد هذه التسهيلات إلى نحو ١٦ مليار دينار كويتي بزيادة قدرها نحو ١,٤ مليار دينار كويتي عن نهاية ديسمبر من العام الماضي، وبنسبة نمو سنوي في حدود ٩,٤% وهي أعلى من نسبة النمو في إجمالي المحفظة الائتمانية.

٣- **استمرار التحسن في جودة الأصول حيث سجلت نسبة القروض غير المنتظمة، على أساس مجمع، مزيداً من الانخفاض لتصل إلى ٢,٩% في ديسمبر ٢٠١٤. وقد**

إستمر هذا التحسن في جودة الأصول على مستوى النشاط المحلي للبنوك نتيجة للجهود الحثيثة لبنك الكويت المركزي والبنوك خلال الأعوام الأخيرة، بشأن تحليل وتقييم جودة محفظة القروض بشكل دقيق في ضوء تطبيق المعايير المهنية السليمة في هذا المجال. وقد انعكس هذا التحسن في الانخفاض المستمر في نسبة القروض غير المنتظمة، التي واصلت تراجعها بشكل ملموس من ٧,١% في نهاية ديسمبر ٢٠١١ إلى ٤,٩% في نهاية ديسمبر ٢٠١٢، وإلى ٣,٢% في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ ثم إلى ٢,٣% في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، لتصل هذه النسبة إلى أدنى مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية.

وجدير بالذكر أن هذا التحسن في مؤشر جودة الأصول قد رافقه أيضاً **تحسن في نسبة تغطية المخصصات إلى إجمالي الديون النقدية غير المنتظمة** والتي واصلت بدورها تحسنها، حيث ارتفعت تلك التغطية، على أساس مجمع، لتصل إلى ١٦٤% في نهاية ديسمبر ٢٠١٤. كذلك واصلت هذه النسبة تحسنها بشكل ملموس بالنسبة لمحفظة القروض على مستوى النشاط المحلي، حيث ارتفعت نسبة التغطية من ٧١,٨% في نهاية ديسمبر ٢٠١١ وباتجاه تصاعدي لتصل إلى ٢١٤,١% في نهاية ديسمبر ٢٠١٤. ولا شك أنها معدلات تغطية مريحة تدعو إلى مزيد من الاطمئنان حول سلامة المؤشرات المالية لهذه البنوك.

٤- **واصلت البنوك الكويتية تحقيق أرباح صافية** وبمعدل نمو أفضل من العام الماضي، فقد بلغ صافي الأرباح الخاص بمساهمي البنوك الكويتية (التقليدية والإسلامية وبنك الكويت الصناعي) نحو ٦٥٦,٤ مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بمبلغ نحو ٥١٩ مليون دينار كويتي في نهاية ديسمبر عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها ١٣٧,٤ مليون دينار كويتي، وبنسبة نمو بنحو ٢٦,٥%. وقد انعكس هذا النمو في صافي أرباح البنوك في تحسن كل من معدل العائد على متوسط الأصول الذي ارتفع من ٠,٩% في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١% في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، وارتفاع معدل العائد على متوسط حقوق الملكية من ٦,٩% إلى ٨,٢%.

٥- **إستمرار البنوك الكويتية في تحقيق معدلات كفاية رأس مال عالية وفقاً لتعليمات بازل (٣)**، وهو المعيار الجديد الذي طبقه بنك الكويت المركزي في إطار حزمة إصلاحات بازل.

وتظهر التقارير التي تقدمها البنوك الكويتية أنها مستوفية بشكل كامل لمتطلبات هذا المعيار وبما يفوق الحدود الدنيا للنسبة التي تحددها تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها ١٢% لعام ٢٠١٤، والتي بدروها أعلى من النسبة المقترحة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية وقدرها ١٠,٥%. ففي نهاية ديسمبر ٢٠١٤ بلغت كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية، على أساس مجمع، وفقاً لمعيار بازل (٣) نسبة ١٦,٩%. وتمتاز قاعدة رأس المال الرقابي للبنوك الكويتية بجودة عالية حيث تشكل الشريحة الأولى نسبة ٩٢,٦% من اجمالي قاعدة رأس المال، وهو مؤشر على جودة رأس المال وقدرته العالية على امتصاص الخسائر. وقد ساهمت التوجيهات المستمرة لبنك الكويت المركزي لحث البنوك على تدعيم قواعدها الرأسمالية، أخذاً بالاعتبار جانب الحيطة والحذر في مواجهة أي احتمالات لانعكاسات الأزمة المالية العالمية، في قيام العديد من هذه البنوك بتدعيم قواعدها الرأسمالية مما كان له الأثر الإيجابي في تعزيز رأس المال الرقابي بما في ذلك تعزيز جودة رأس المال.

٦- **كذلك فقد أظهرت بيانات معيار الرفع المالي** قدرة عالية للبنوك الكويتية على إستيفاء متطلبات هذا المعيار، وهو من ضمن المعايير الجديدة التي طبقها بنك الكويت المركزي خلال عام ٢٠١٤ في إطار تطبيق معايير لجنة بازل. ففي نهاية ديسمبر ٢٠١٤ بلغت نسبة الرّفع المالي لهذه البنوك، على أساس مجمع، نسبة ٨,٩%، وهي تفوق الحدود الدنيا للنسبة التي تحدّدها تعليمات بنك الكويت المركزي وقدرها ٣%، وهي نسبة مماثلة للمعايير الدولية التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية. وجدير بالذكر أن هذا المعيار يهدف إلى تعزيز متطلبات كفاية رأس المال أخذاً بالاعتبار أن احتساب نسبة الرفع المالي لا يستند إلى حجم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، كما هو الحال بالنسبة لتعليمات كفاية رأس المال، وإنما إلى إجمالي أصول البنك داخل وخارج الميزانية. ويعتبر هذا المعيار أحد المصدّات الإضافية التي تعمل باتجاه الحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي.

٧- **واصلت الأصول السائلة لدى البنوك، على أساس مجمع، (لفترة أقل من ثلاثة شهور) إتجاهها التصاعدي** الذي بدأ منذ عام ٢٠١٠ لتصل إلى نحو ٢٠,٤ مليار دينار في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، بزيادة قدرها ٥,٣ مليار دينار عن نهاية ديسمبر ٢٠١٣. وتشكل الأصول

السائلة الأساسية (النقد، والبنود النقدية، والودائع لدى بنك الكويت المركزي، وأدوات الدين العام الحكومية، والسندات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، والودائع مع البنوك) **ومعظمها من الأصول السائلة عالية الجودة نسبة ٨٠,٥%** من مجموع الأصول السائلة. كذلك تشكل الأصول السائلة نسبة ٣٠,٧% من الموجودات. وإنه من الواضح أن هذه المعدلات المرتفعة من الأصول السائلة عالية الجودة هي مما يعزز قوة الأوضاع المالية للبنوك وسلامة مؤشراتها المالية وقدرتها على مقاومة الصدمات دون أي آثار سلبية على الإستقرار المالي.

وجدير بالذكر أيضاً أن ارتفاع فوائض السيولة لدى البنوك الكويتية قد ساعدها على سهولة **استيفاء متطلبات تطبيق معيار نسبة تغطية السيولة**، وهو أحد المعايير التي تضمنتها حزمة إصلاحات بازل (٣)، والذي قام بنك الكويت المركزي بتطبيقه على البنوك المحلية في شهر ديسمبر ٢٠١٤. ويهدف هذا المعيار إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال توافر مخزون كافٍ لديها من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لسيناريو ضغط لمدة ٣٠ يوماً. وقد تم تطبيق هذا المعيار من قبل بنك الكويت المركزي في ضوء دراسة للأثر الكمي أظهرت نتائجها قدرة عالية لدى البنوك الكويتية على تلبية متطلبات تطبيق هذا المعيار وبمعدلات تفوق الحد الأدنى لهذه النسبة وهو ١٠٠%. وغني عن البيان أن هذا المؤشر هو مما يعكس بدوره سلامة ومتانة أوضاع القطاع المصرفي ويؤكد قدرة البنوك على الاستمرار في خدمة الاقتصاد الوطني حتى في الأوقات الضاغطة.

٨- **في إطار عمليات السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي، أبقى البنك سعر الخصم عند معدله الحالي (٢%)** والذي تم تحديده في أكتوبر من عام ٢٠١٢، ويعتبر هذا السعر، والذي هو سعر مرجعي لتعيين الحدود القصوى لأسعار الفائدة على الإقراض، أدنى سعر تاريخي له في الكويت. ويهدف البنك المركزي من الإبقاء على سعر الخصم عند هذا المستوى إلى توفير بيئة ملائمة لتشجيع النشاط الإقتصادي من خلال زيادة الطلب على الإئتمان من قبل القطاعات الإقتصادية المختلفة. ويقوم بنك الكويت المركزي بمتابعة مستمرة لحركة التغير في أسعار الفوائد العالمية ودراسة تأثيراتها على الأوضاع المصرفية والإقتصادية وعلى آلية عمل هيكل سعر الفائدة على الدينار. كذلك، وفي إطار عمليات السوق المفتوحة، واصل البنك

المركزي تنظيم مستويات السيولة من خلال أدوات إمتصاص فوائض السيولة وبما يعزز آلية عمل هيكل سعر الفائدة، وانتظام تدفق الأموال بين القطاع المصرفي وقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، مع الاحتفاظ بهذه الفوائض بحيث تكون جاهزة أمام البنوك لإعادة سحبها عند قيامها بالتوسع في النشاط التمويلي وتوظيف هذه الفوائض واستثمارها.

كذلك **شهد سعر صرف الدينار الكويتي إستقراراً نسبياً خلال عام ٢٠١٤** مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، ويقوم بنك الكويت المركزي بتحديد سعر صرف الدينار على أساس سلة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية مهمة. ويهدف هذا النظام إلى تعزيز قدرة الإقتصاد الوطني على إستيعاب أثر التقلبات الحادة أحياناً في أسعار صرف العملات الرئيسية بما يحققه نظام السلة الموزونة للعملات من إستقرار نسبي في سعر صرف الدينار وتوفير درجة من المرونة النسبية المناسبة لامتصاص أثر الضغوط التضخمية المستوردة الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف، وهي المرونة التي يسعى البنك المركزي من خلالها لترسيخ أجواء الإستقرار النقدي والإستقرار المالي في البلاد.

٩- أظهرت نتائج اختبارات الضغط عن نهاية ديسمبر ٢٠١٤، ولمنظور أمامي لمدة سنة، قدرة عالية للبنوك الكويتية على مواجهة الصدمات في ظل سيناريوهات صعبة لاختبارات الضغط والعمل في أوضاع ضاغطة يدعمها في ذلك ما توفره قواعدها الرأسمالية وأوضاع السيولة لديها من مصدات كافية لامتصاص تلك الصدمات. علماً بأنه في ضوء التراجع الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية اعتباراً من شهر يونيو ٢٠١٤، فقد قام بنك الكويت المركزي بإجراء تعديلات في فرضيات سيناريوهات اختبارات الضغط المالي، بما يعكس تلك التطورات.

١٠- كذلك، ولما كانت نظم الدفع والتسويات المتطورة من مقومات الإستقرار المالي، فقد تضمن التقرير إلقاء الضوء على تطور نظم الدفع والتسويات وذلك فيما يتعلق بحجم العمليات من خلال أجهزة السحب الآلي ونقاط البيع وتطور حجم العمليات من خلال نظام (كاسب)، وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على رفع كفاءة نظم الدفع والتسوية في نطاق جهوده لتعزيز الإستقرار المالي، فقد قام وإعتباراً من شهر يونيو ٢٠١٥، بتطبيق نظام المقاصة

الإلكترونية للشيكات والذي يمثل أهم ركائز البنية التحتية لنظم الدفع والتسوية بما يقدمه من مزايا لخدمة العملاء والقطاع المصرفي.

١١- إنه وبالإضافة إلى مجموعة التطورات الإيجابية التي تعكسها المؤشرات الكمية الداعمة للإستقرار المالي، فقد واصلت البنوك الكويتية تحسين إدارات المخاطر لديها، مع تبني وتطبيق معايير الحوكمة السليمة في كافة أعمال البنك، والتي تؤكدها قواعد ونظم الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي في يونيو ٢٠١٢، وقام بنك الكويت المركزي خلال السنوات الأخيرة بتطوير أساليب الرقابة من خلال الأخذ بنهج تركيز الرقابة على أساس المخاطر بالإضافة إلى التحقق من وظيفة الإلتزام.

أخيراً نوّه المحافظ إلى أن قوة المراكز المالية للبنوك الكويتية والتطورات الكمية والنوعية الإيجابية المستمرة في مؤشرات السلامة المالية لديها تؤكدها التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي والتصنيفات الائتمانية لهذه البنوك التي تتم بشكل منتظم من قبل وكالات التقييم العالمية، والتي تعززها أيضاً التصنيفات السيادية المميزة لدولة الكويت من قبل تلك الوكالات.

واختتم محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن الحصول على نسخة من تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤ من خلال زيارة موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت.

٢٠١٥/٧/١٣